ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

رأي في خبر

بتاريخ: ١٤ يوليو ٢٠١٩ العدد:552 المصدر: ٧ يوليو ٢٠١٩

«النواب» يوافق على تعديلات قانون الاستثمار

https://www.almasryalyoum.com/news/details/1410715

وافق مجلس النواب، اليوم الأحد، برئاسة الدكتور علي عبد العال، رئيس المجلس، على التعديلات المقدمة من الحكومة على بعض أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وأكد الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب، أهمية تعديلات قانون الاستثمار في جذب المزيد للاستثمارات إلى مصر.في ظل المنافسة العالمية في مجال الاستثمار.

الرأي

في البداية ينبغي التأكيد علي أن تهيئة وتحفيز مناخ الاستثمار هو الأساس لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء، وأن هذا التحفيز لا يرتبط بوجود قانون للاستثمار أصلا، فبعض الدول ليس لديها قانون للاستثمار ومنها ألمانيا علي سبيل المثال.

نشأت فكرة قانون الاستثمار في مصر باعتباره مسار سريع لتحفيز الاستثمارات منذ السبعينات، إلا أن الأمر تطور إلى أن أصبح القانون هدفا في حد ذاته وهذه مشكلة مؤسسية جوهرية. كما أن تعديل القانون مرارا يؤدي إلى زيادة عدم اليقين واهتزاز ثقة المستثمر في الدولة حتى لو كان هذا التعديل إيجابيا.

لذلك ينبغي ألا ينظر لقانون الاستثمار وما تضمنه من حوافز على أنه الحل الجذري لزيادة الاستثمارات، حيث يظل تحقيق طفرة في معدلات الاستثمار رهنا بمدى قدرة الحكومة على التعامل مع التحديات الحقيقية التي من شأنها إعاقة الاستثمار في مصر. ويبرهن على ذلك ما ترصده بعض التقارير من ضعف أداء القطاع الخاص وتواضع حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في مصر بالرغم من الإصلاحات الصعبة التي تمت والحوافز المتعددة.

أصبح **مراجعة المتغيرات التي تعوق بيئة الأعمال والاستثمار ضرورة ملحة** خاصة في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي وتراجع معدلات الاستثمار بالإضافة إلى المتغيرات الإقليمية التي تجعل مصر في منافسة شرسة مع باقي الدول علي نصيب محدود من الاستثمارات.

وفيما يلي بعض التساؤلات التي تهم المستثمر وتعكس الإجابة عليها إلى أي مدى تكون بيئة الأعمال مواتية:

- هل تتجه الدولة نحو الإصلاح الإداري باعتباره مربط الفرس للإصلاح المؤسسي والذي من خلاله يتحقق التكامل في السياسات وتبسيط الإجراءات وتقليل الفساد والبيروقراطية؟

- إلى أي مدى تم توفير الأراضي لمختلف الأنشطة الاستثمارية وتبسيط المنظومة من حيث الإجراءات والتكاليف والشفافية في التخصيص والتسعير؟
- هل توفر منظومة التعليم والتدريب في مصر الكوادر البشرية المؤهلة التي تعتبر أحد عناصر الإنتاج الرئيسية لأي نشاط استثماري؟
- ما التقدم الذي تم في إزالة المعوقات التي ترتبط بالمنظومة الضريبية والجمركية في مصر؟
- إلى أي مدى يتم إنفاذ القانون على الجميع وسرعة فض المنازعات؟
- هل تتوافر الآليات التنفيذية التي تضمن تفعيل الحوافز المختلفة ومنها تفعيل الشباك الواحد، تيسير التراخيص، تفضيل المنتج المحلي، .....الخ؟
- الي أي مدى تتوافر **المنافسة المتكافئة بين جميع الفاعلين** من قطاع خاص أو أعمال عام أو حكومي سواء من حيث الفرص المتاحة، المعلومات المتوفرة، الإجراءات،.....الخ؟
- إلى أي مدى يتم مشاركة القطاع الخاص في السياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة؟

- وأخيرا، بصفة عامة ينبغي التأكيد على أهمية دراسة الآثار المختلفة المرتبطة بأي تشريع جديد أو تعديل تشريعي قبل إقراره وخاصة بالنسبة للتشريعات المحورية مثل قانون الاستثمار، وكذلك ضرورة مشاركة كافة أصحاب المصلحة في أي تعديل أو تشريع جديد، كذلك العمل على مراجعة التشريعات الأخرى المرتبطة بالتشريع الذي تم إصداره أو تعديله وأخيرا، تحديد الإجراءات الأخرى المكملة (إجرائية ومؤسسية .... الخ) حتى يحقق التشريع الجديد أو التعديل التشريعي الهدف منه.

جدير بالذكر:

تحتل مصر مرتبة متدنية في اثنين من أهم المؤشرات التي يوليها المستثمر اهتماما كبيرا؛ فجاءت في المرتبة ١٢٠ من ١٩٠ دولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٩ الصادر عن البنك الدولي، وفي المرتبة ٩٤ من ١٤٠ دولة في مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١٨ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وهي مرتبة متدنية خاصة إذا ما قورنت بالدول المنافسة ومنها تركيا وجنوب افريقيا وتونس.

الخبر

وافق مجلس النواب، اليوم الأحد، برئاسة الدكتور علي عبد العال، رئيس المجلس، على التعديلات المقدمة من الحكومة على بعض أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، بحضور الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، والمستشار عمر مروان، وزير الشؤون النيابية وشؤون مجلس النواب.

وأكد الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب، أهمية تعديلات قانون الاستثمار في جذب المزيد للاستثمارات إلى مصر في ظل المنافسة العالمية في مجال الاستثمار.

واستعرضت الوزيرة الهدف من التعديلات المقدمة من الحكومة هو الاستجابة لمعالجة المشاكل والتحديات على أرض الواقع، فمنذ صدور قانون الاستثمار وجدت الوزارة أن عدد من الشركات القائمة العالمية ترغب في التوسع في استثماراتها

مع وضع ضوابط أن يكون هذا خط إنتاج جديد وعاملين جدد للاستفادة من الحوافز، لذلك رأت الوزارة إجراء تعديلات على قانون الاستثمار بإضافة فقرة أخيرة في المادة (١٢)، مشيرة إلى أن الهدف هو الاستثمار فى المحافظات الأكثر احتياجا وتحسين مستوى معيشة المواطنين بها، والتنوع فى مصادر النمو فى المحافظات.

وأوضحت الوزيرة أن التعديل الأول يستهدف منح حوافز لتوسعات المشروعات الاستثمارية القائمة بتمتعها بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في المادتين (١١-١٣) طبقاً للقواعد والشروط التي يصدُر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء وفقا لحالات التوسعات، ومن ضمن الشروط إنشاء خطوط إنتاج أو منتجات جديدة، وتوفير فرص جديدة للعمل، مع زيادة رأس المال.

وأشارت إلى أن التعديل الأول جاء في إطار تشجيع الشركات القائمة على التوسع في مشروعاتها الاستثمارية، بفتح خطوط إنتاج جديدة والاستفادة من الحوافز الخاصة والإضافية المنصوص عليها في قانون الاستثمار، مما يساهم فى زيادة الاستثمارات خلال الفترة المقبلة.

وذكرت الوزيرة أن التعديل الثاني يتعلق بالرسوم مقابل التصديق على توقيعات الشركاء أو من ينوب عنهم على عقود الشركات أياً كان نظام الاستثمار الخاضعة له، وتحديد المقابل رسم تصديق مقداره ربع فى المائة من قيمة رأس المال المدفوع بحد أقصى مقدارُه عشرة آلاف جنيه أو ما يعادلها من النقد الأجنبي بحسب الأحوال سواء تم التصديق فى مصر أو لدى السلطات المصرية بالخارج، وذلك من أجل إنجاز معاملات المستثمرين والتيسير عليهم بدون أي معوقات كانت في السابق نتيجة عدم وضع حد أقصى لرُسوم توثيق العقود فى الشهر العقاري، والذي كان يجعل بعض الشركات تتحمل أعباء كبيرة ويعيق قدرة الشركات على تعديل نظمها بما يمنعها في كثير من الأحيان من زيادة رأس المال، خاصة بالنسبة للشركات ذات رأس المال الكبير أو الشركات التي تضطر إلى إجراء تعديلات متكررة على نظامها الأساسى، الأمر الذي كان يستوجب معه سرعة معالجة المسألة تشريعياً.

ورحبت الوزيرة بإضافة مادة جديدة في قانون الاستثمار تنص علي تولي الهيئة العامة للاستثمار حساب التدفقات الأجنبية المباشرة والاستثمار الأجنبي المباشر من اجل الوصول الي أرقام دقيقة عن حجم الاستثمار.

وأكدت الوزيرة أن الوزارة والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ستواصل العمل على اقتراح الإصلاحات التشريعية من أجل توفير الظروف المواتية لتشجيع الاستثمار ومواكبة التشريعات الاقتصادية العالمية التي تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار الداخلي، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، موضحة أن الضرورة تستدعي تطوير بعض أحكام قانون الاستثمار الحالي، في ظل التطورات الاقتصادية، والحرص على الاستثمار المؤثر اقتصاديا واجتماعيا، والاستثمار في البشر من خلال جذب استثمارات وخبرات في المجالات الجديدة خاصة التكنولوجيا والطاقة.

وأشارت الوزيرة إلى أن الوزارة تقوم بعمل حصر لكافة التحديات التي تواجه المستثمرين، ويتم التنسيق مع الوزارات لإزالة أي تحدي يواجه المستثمر.

وأكدت الوزيرة أن مصر الأولي في جذب الاستثمارات في أفريقيا، ونصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي زاد رغم انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا.

وخلال المناقشات، أكدت اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب، أهمية تعديلات قانون الاستثمار في جذب المزيد من الاستثمارات إلى مصر.

وأوضح النائب عبد الهادى القصبي، رئيس ائتلاف دعم مصر، أن التعديلات على قانون الاستثمار هي جيدا جدا، فيجب مراعاة المنافسة العالمية في مجال الاستثمار ومنح الاستثمارات الجديدة المميزات.

وأكد النائب عمرو غلاب، عضو مجلس النواب، أهمية التعديلات في قانون الاستثمار التي تساهم في جذب المزيد من الاستثمارات، وتحفز المستثمرين علي ضخ استثمارات جديدة.

وأكد النائب محمد فؤاد، عضو المجلس، أن هناك تراجع للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، ومع ذلك مصر زاد فيها حجم الاستثمار علي المستوى العالمي، وتحتل الأولى على مستوى أفريقيا لذلك يجب أن يتم وضع كافة التسهيلات للمستثمرين حتى تظل مصر متقدمة على المستوى العالمي والأفريقي.

وأشاد أعضاء المجلس بجهود وزارة الاستثمار والتعاون الدولي في تحسين مناخ الاستثمار، وتسهيل كافة الإجراءات على المستثمرين ومعالجة المشاكل والتحديات التي تواجههم، وأكد أعضاء المجلس، دعمهم لكافة الخطوات والإجراءات التي تقوم بها الوزارة للتيسير على المستثمرين، وحرصهم على المساندة التشريعية لكافة الجهود من أجل جذب مزيد من الاستثمارات في ظل المنافسة العالمية والإقليمية.

الأعداد السابقة | تقارير أخرى للمركز | تابعونا على

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الوار
عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

(c) 2017 ECES المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة